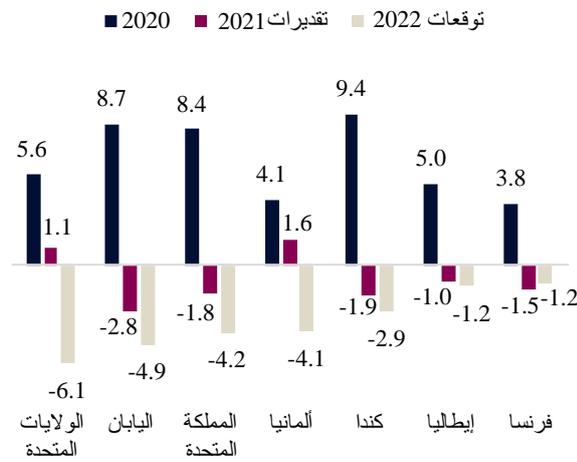


"العبء المالي" سيعرقل بشكل كبير نمو دول مجموعة السبع خلال عام 2022

وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، واليابان، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة).

وعلى الرغم من أن السياسات المالية التحفيزية للغاية كانت ضرورية لتخفيف تداعيات الجائحة، لكننا لا نعتقد أنها ستستمر. وهناك عاملان يدعمان وجهة نظرنا هذه.

صافي تأثير السياسة المالية على اقتصادات مجموعة السبع (% من الناتج المحلي الإجمالي، < 0 = تأثير إيجابي و > 0 = تأثير سلبي)



المصادر: تقرير صندوق النقد الدولي لرصد السياسات المالية، تحليلات QNB

أولاً، سيكون لتخفيض التحفيز المالي تأثير سلبي على الاسهام الكلي في الناتج المحلي الإجمالي على أساس سنوي، فالطلب الإجمالي سيتضرر من خفض الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب. فمعدلات العجز أخذت في الاعتدال بالفعل، ومن المتوقع أن تكون المساهمة السلبية على أساس سنوي كبيرة تحديداً في الولايات المتحدة واليابان والمملكة المتحدة، حيث كان حجم التحفيز أيضاً أكبر مقارنة باقتصادات مجموعة السبع الأخرى بعد بداية الجائحة. ومن المقرر أن يؤدي هذا السحب الضخم للتحفيز في هذه الاقتصادات الكبيرة إلى الحد من الطلب العالمي خلال العام المقبل، مما يبدد التأثير الإيجابي المتأتي من نمو الاستثمار الخاص والتخفيف المتوقع لقيود الإمداد. وسيؤدي هذا الأمر إلى زيادة احتمالات حدوث مفاجآت سلبية في النمو العالمي مستقبلاً.

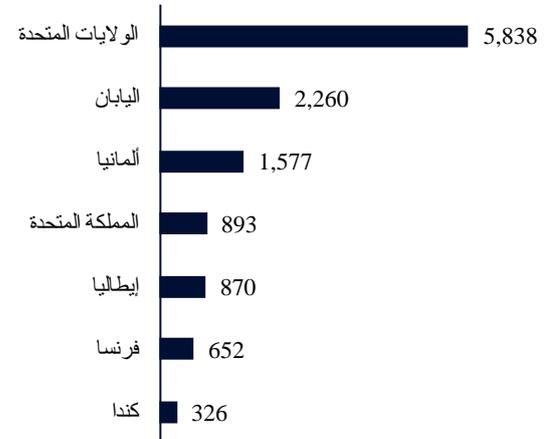
ثانياً، مع تحسن التعافي الاقتصادي، لم تعد هناك أسباب جوهرية جديّة لتقديم جرعات كبيرة من الحوافز المالية من قبل دول مجموعة السبع بعد الآن. ففي ظل ارتفاع التوظيف وزيادة الاستثمارات وانتعاش الاستهلاك، يتلاشى الطلب على السياسة المالية الاستثنائية. علاوة على ذلك، بعد فترة من العجز المالي الكبير، تحتاج حكومات مجموعة الدول السبع إلى تحقيق الاستقرار في أوضاعها المالية لتجنب مخاطر الإسراف المالي أو الإنفاق

في العام الماضي، عطلت جائحة كوفيد-19 الأنشطة في مختلف أنحاء العالم، وتدخلت الحكومات ومسؤولو البنوك المركزية لتخفيف التأثير الاقتصادي الناجم عن تفشي الجائحة على البلدان والشركات والمؤسسات والأشخاص. في الواقع، كانت هذه هي المرة الثانية التي يقوم فيها صناع السياسات بوضع خطط كبيرة لحشد الدعم الاقتصادي منذ الحرب العالمية الثانية.

وقامت البنوك المركزية الرئيسية بتخفيض أسعار الفائدة بشكل كبير أو تقديم الدعم للنظام المالي بضخ كميات كبيرة من السيولة، مما حال دون حدوث اضطراب مفاجئ في أسواق الائتمان والأسهم. وتجدر الإشارة إلى أن التوسع المالي أصبح في غاية الأهمية. فأدوات السياسة المالية كانت مناسبة بدرجة أكبر لتوفير المساعدة التي تحتاج إليها الشركات والأسر. وتم تنفيذ ذلك عبر برامج مختلفة شملت تمديد الإجازات المرضية مدفوعة الأجر، وتقديم إعانات البطالة، والإعفاءات الضريبية، والتحويلات النقدية المباشرة للأسر، وتأجيل سداد دفعات القروض، وتقديم القروض المدعومة للشركات الصغيرة والمتوسطة.

المحفزات المالية المرتبطة بكوفيد-19 في دول مجموعة السبع

(مليار دولار أمريكي، 2021-2020)



المصادر: تقرير صندوق النقد الدولي لرصد السياسات المالية، تحليلات QNB

لم يكن هناك نقص في إجراءات السياسة المالية المتخذة للاستجابة للتداعيات الاقتصادية للجائحة. ووفقاً لصندوق النقد الدولي، بلغت قيمة تدابير التحفيز المالي الاستثنائية على مستوى العالم 16.6 تريليون دولار أمريكي في عامي 2020 و2021. وتألّف نصف هذه التدابير من إنفاق إضافي أو تعويض عن إيرادات مفقودة، بينما تضمن النصف الآخر ما يعرف بـ "تدابير تحت الخط" مثل القروض والضمانات وضخ رؤوس الأموال. وتجدر الإشارة إلى أن حوالي 75% من إجمالي الدعم المالي تم تقديمه من قبل الاقتصادات الرئيسية المعروفة بمجموعة الدول السبع (كندا،

وبشكل عام، نتوقع أن نشهد تشديداً كبيراً للسياسات المالية عبر مجموعة الدول السبع خلال الأرباع القادمة. ومن المرجح أن يؤثر هذا الأمر على التعافي الاقتصادي المستمر، مما يحد من احتمالات استمرار النمو القوي في الاقتصادات الرئيسية. كما أن ذلك سيجعل الاقتصاد العالمي أكثر عرضة للصدمات أو الأحداث السلبية، حيث أن الطلب الخاص يعتبر أكثر عرضة للتأثر بالأوضاع الاقتصادية العامة.

المفرط المستمر. وقد بدأ هذا الأمر بالفعل في الولايات المتحدة بعد أن قامت الحكومة بتسليم الدفعة الأخيرة من التحويلات النقدية المباشرة وتوسيع نطاق إعانات البطالة للسكان خلال الأشهر القليلة الماضية. وتجري أيضاً عملية مماثلة في أوروبا، حيث توشك امتيازات الدعم على الانتهاء، وتتميز المبادرات المالية الجديدة بكونها أكثر تواضعاً من التدابير الطارئة السابقة. في اليابان، بينما لا تزال الأموال متاحة على نطاق واسع للاستثمارات الجديدة، فإن التنفيذ بطيء ومن المرجح أن يتراجع الإنفاق الحكومي خلال العامين المقبلين .

فريق QNB الاقتصادي

جيمس ماسون

اقتصادي أول

هاتف: 4453-4643 (+974)

لويز بينتو*

اقتصادي

هاتف: 4453-4642 (+974)

مينجي تانغ

اقتصادي

هاتف: 4453-4736 (+974)

*المؤلف المراسل

إخلاء مسؤولية: تم إعداد المعلومات الواردة في هذه المطبوعة ("المعلومات") من قبل بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق) ("QNB") ويشمل هذا المصطلح فروع وشركاته التابعة. يُعتقد بأن هذه المعلومات قد تم الحصول عليها من مصادر موثوقة، ومع ذلك فإن QNB لا يقدم أي ضمان أو إقرار أو تعهد من أي نوع، سواء كان صريحاً أو ضمناً، فيما يتعلق بدقة المعلومات أو اكتمالها أو موثوقيتها كما لا يتحمل المسؤولية بأي شكل من الأشكال (بما في ذلك ما يتعلق بالتقصير) عن أي أخطاء أو نقصان في المعلومات. يُخلى QNB بشكل صريح مسؤوليته عن كافة الضمانات أو قابلية التسويق فيما يتعلق بالمعلومات أو ملاءمتها لغرض معين. يتم توفير بعض الروابط لمواقع إلكترونية خاصة بأطراف ثالثة فقط لراحة القارئ، ولا يؤيد QNB محتوى هذه المواقع، ولا يعتبر مسؤولاً عنه، ولا يقدم للقارئ أي اعتماد فيما يتعلق بدقة هذه المواقع أو ضوابط الحماية الخاصة بها. ولا يتصرف QNB بصفته مستشاراً مالياً أو خبيراً استشارياً أو وكلاً فيما يتعلق بالمعلومات ولا يقدم استشارات استثمارية أو قانونية أو ضريبية أو محاسبية. إن المعلومات المقدمة ذات طبيعة عامة، وهي لا تعتبر نصيحة أو عرضاً أو ترويجاً أو طلباً أو توصية فيما يتعلق بأي معلومات أو منتجات مقدمة في هذه المطبوعة. يتم تقديم هذه المعلومات فقط على أساس أن المتلقي سيقوم بإجراء تقييم مستقل للمعلومات على مسؤوليته وحده. ولا يجوز الاعتماد عليها لاتخاذ أي قرار استثماري. يوصي QNB المتلقي بالحصول على استشارات استثمارية أو قانونية أو ضريبية أو محاسبية من مستشارين محترفين مستقلين قبل اتخاذ أي قرار استثماري. الآراء الواردة في هذه المطبوعة هي آراء المؤلف كما في تاريخ النشر. وهي لا تعكس بالضرورة آراء QNB الذي يحتفظ بحق تعديل أي معلومات في أي وقت ودون إشعار. لا يتحمل QNB أو مديروه أو موظفوه أو ممثلوه أو وكلائه أي مسؤولية عن أي خسارة أو إصابة أو أضرار أو نفقات قد تتجم عن أو ترتبط بأي شكل من الأشكال باعتماد أي شخص على المعلومات. يتم توزيع هذه المطبوعة مجاناً ولا يجوز توزيعها أو تعديلها أو نشرها أو إعادة نشرها أو إعادة استخدامها أو بيعها أو نقلها أو إعادة إنتاجها كلياً أو جزئياً دون إذن من QNB. وعلى حد علم QNB، فإنه لم تتم مراجعة المعلومات من قبل مصرف قطر المركزي أو هيئة قطر للأسواق المالية أو أي جهة حكومية أو شبه حكومية أو تنظيمية أو استشارية سواء داخل قطر أو خارجها، كما لم يتم QNB بطلب أو تلقي أي موافقة فيما يتعلق بالمعلومات.